



د. هالة يسرى

الثلاثاء ٢٢ أغسطس ٢٠٢٣

هالنى خبر صادم قرأته فى صدر الصفحة الأولى من جريدة الأهرام 16 أغسطس الحالى بعنوان: زواج كل 34 ثانية بمصر... وطلاق كل دقيقتين، حيث أعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بياناً للجهاز عن وقوع حالة زواج كل 34 ثانية وحالة طلاق كل 117 ثانية أى أقل من دقيقتين فى عام 2022. ماذا أصاب الأسرة المصرية! ما هذا الداء اللعين الذى ضرب فى عمق الجسد المصرى!. لقد أثرت أن تكون لى مشاركة لمحاولة الحفاظ على الكيان الأسرى المصرى من خلال واقع حى أعيشه وأتعايش معه منذ أكثر من عشرين عاماً فى حل المشكلات الأسرية. وفى هذا الموقف كان لزاماً أن نحلل ما يحدث بأمانة وشفافية وأن نواجه أنفسنا بالحقائق، حتى نعالج الأخطاء والتشوهات بحكمة وحكمة وحداية تجعل الجميع مسانداً للتوجهات الإصلاحية.

والسؤال هنا: هل أصبح الزواج سهلاً إلى هذا الحد؟ وهل أصبح الطلاق كلمة؟ هل فرغ الزواج من محتواه الحقيقى؟ هل فقد الزواج قدسيته وروحانيته إلى ماديته والانجراف وراء متع زائلة بالحياة؟.

لقد دق ناقوس الخطر مسبقاً فى شكل إنذارات كارثية تشبه أوقات الحروب والكوارث، بإطلاق إحصاءات مخيفة لارتفاع حالات الطلاق فى مصر، إلى درجة دعا فيها السيد رئيس الجمهورية بنفسه فى أحد خطاباته إلى الإشارة إلى هذه الظاهرة فى محاولة من سيادته لتوجيه المتخصصين لدراسة الظاهرة ومحاولة الحد منها ومن تأثيراتها السلبية والعميقة على أمن وأمان الأسرة المصرية، وكذلك تأثيرها على قوة العمل المصرى (نساء/ رجال)، وتأثيراتها المتردية على مستقبل جيل كامل من الأبناء الذين لن ينعموا بجو أسرى سوى، وفى غياب أم أو أب المفترض أن يوفر لهما الحب والحنان ورغد العيش.

إن استقرار البيت وأمنه الداخلى وسلامته هى قضية أمن وطنى، يجب أن يتم تناولها بشكل يتفق مع خطورتها وأهميتها وانعكاسات هشاشتها على الأمن والاستقرار الاجتماعى والاقتصادى للدولة، وهنا أقترح آليتين مهمتين لوقف هذا النزيف الوجودى للأسرة المصرية: أولاً: وكما أشرت منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، وجوب وجود تشريع يلزم المقبلين على الزواج بخوض دورات تدريبية تؤهلهم على كيفية تكوين أسر صالحة، تعلمهم ما هى أركانها وركائزها، وكيفية الحفاظ عليها، وقيم الأبوة والأمومة الصالحة، ومعنى المسؤولية والمشاركة، تؤهلهم لأن الإنجاب قرار وليس عملية بيولوجية. والحديث يطول حول المناهج المقترحة لإدماجها فى هذا المحتوى والتى يجب أن تؤخذ فى اعتبارها الفروقات الإقليمية والجغرافية، والعادات والتقاليد السائدة الداعمة للتماسك الأسرى. وهذا هو الإجراء المؤسسى الوقائى والمهم والضرورى لتكوين أسر سعيدة تقوم على وعى وإدراك بأهمية تكوين أسرة صالحة متماسكة بمقوماتها وأدواتها الراسخة.

ثانياً: وجوب وقوع الطلاق أمام القاضى وليس أمام المأذون، وذلك من شأنه؛ إطالة فترة احتمالية التصالح، ومزيد من استشعار الطرفين بمدى جسامته الحدث، وخطورته، وتبعاته، ووضع كل الأمور القانونية أمام القاضى، والاتفاق على جميع الحقوق والواجبات للأطفال والزوجة. ولنا فى بعض الدول العربية والإسلامية مثال فى هذا التطبيق، حيث يتم الطلاق فقط أمام المحكمة وهذا أيضاً يستهدف التقليل من عملية الاستسهال فى الطلاق، وإطلاق مجرد كلمة تنهى علاقة قدسية وقد تكون دامت سنوات طويلة، أو أثمرت أبناء لا ذنب لهم إلا أنهم أبناء لأباء لا يستحقونهم.

< مركز بحوث الصحراء